

واقع ودور السياسات التعليمية في تطور الاقتصاد الوطني - ماليزيا أنموذجا

The reality and rôle of educational policies in the développement of the national économie -Malaysia as a model.



د. جميلة زيغم

جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

djamilazighem85@gmail.com

تاريخ الارسال: 2025/03/09 تاريخ القبول: 2025/05/30 تاريخ النشر: 2025/12/28

ملخص:

تمكنت ماليزيا من تحقيق مكانة جد متقدمة وفريدة من نوعها في مجال التعليم جعلها تتنافس وتتسابق مع كبرى الدول في العالم في المجتمع الدولي، في العلم والتقنيات التكنولوجية بمستوياتها وفروعها. إذ تتضمن الدراسة إبراز محتوى وأهداف السياسات التعليمية ودورها في الاقتصاد الماليزي، لما للتعليم قيمة جد معتبرة ودافعة لنشر وإنتاج المعرفة، والاستثمار فيها بالنسبة للأطوار التربوية والتعليمية الثلاثة بهدف تحقيق المصالح القومية للدولة.

كما تجدر الإشارة إلى إن هذا النموذج فريد من نوعه لأنه يأخذ بعين الاعتبار مختلف مقومات وخصائص الدولة السياسية والتاريخية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والعقائدية.

الكلمات المفتاحية:

ماليزيا؛ التعليم؛ الاقتصاد الوطني؛ الاستثمار؛ السياسات التعليمية.

تصنيف جال: I28 ، I21 ، I3

Abstract:

Malaysia has been able to achieve a very advanced and unique position in the field of education, which has made it compete and race with major countries in the international community in science and technology at its various levels and branches.

The study included highlighting the content and objectives of educational policies and their role in the Malaysia economy, given the significant value of education and the incentive to spread, and produce knowledge and invest in it for all educational and teaching stages with the aim of achieving the national interests of the state.

It is also worth noting that this model is unique because it takes into account all the political, historical, économique, social, cultural and idéologique components and characteristics of the state.

key words:

Malaysia; Education; National Economy; Investment; Educational Policies.

JEL classification: I28 ، I21 ، I3.

مقدمة:

التنمية البشرية هي منظومة متكاملة وعملية متعددة العوامل والروابط المنسجمة كعامل الإنتاج والسياسات المالية والاقتصادية، وكذا التركيبة المجتمعية، والاستقرار السياسي بما يضمن تحقيق الأمن الوطني، إلى جانب القيم الثقافية والعقائدية الدينية، لذلك فإن المثل الصيني القائل بأنه " إذا أردت حصاد مائة عام فعلم شعبا "، لخير دليل على أن الاستثمار في تنمية وتعليم الشعب بمختلف فئاته يساعد بطريقة مباشرة في تطوير الآلة الاقتصادية للدول، وهو حال العديد من دول شرق جنوب آسيا التي إنتهجت بعد إستقلالها منعطفا يختلف عن العديد من الدول الحديثة الاستقلال والتكوين، بإعتمادها على سياسات وإستراتيجيات تنموية متتابعة مكنتها من أن تصبح دولا صناعية وتجارية بإمتياز. ونجد النموذج الماليزي من النماذج الدولية الرائدة في إهتمامها بقطاع التعليم الذي أدخلته في أجندتها السياسية والاقتصادية بإعتباره أولوية الأولويات، وأحد أهم الحريات الأساسية للشعب في ماليزيا. من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تعتبر السياسات التعليمية في ماليزيا محددا هاما لدعم التطور الاقتصادي ؟

تقسم الدراسة إلى محورين أساسيين هما :

المحور الأول: تطوير التعليم في ماليزيا: قوة المستويات وجدية المراحل.

المحور الثاني: السياسات والاستراتيجيات التعليمية: إدارة حكومية نحو تطوير الاقتصاد الماليزي.

المحور الثالث: تقييم لأهم الإصلاحات التعليمية في ماليزيا مع ابراز التحديات التي تواجهها.

1- تطوير التعليم في ماليزيا قوة المستويات وجدية المراحل.

قبل الخوض في معرفة مستويات ومراحل التعليم في ماليزيا لابد من إعطاء مفاهيم لكل من التعليم والسياسة التعليمية.

أولا: مفهوم التعليم والسياسة التعليمية.

1/ التعليم:

هو فن مهم من فنون نقل المعرفة وتحصيل العلم (محمد بوعشة، 2000، ص 10)، يهدف إلى تطوير الممتلكات الفكرية وإكتساب المعارف بشقيها العام والخاص، حيث يقاس رقي وتطور الشعوب بمحتوى برامجها التعليمية (عبد الله بوطانة، 1990، ص 39).

2/ السياسة التعليمية:

هي قواعد قانونية حماها الدستور بصورة خاصة، بجانب التعليم وهي مواد مكتوبة ومصرحة بشكل قرارات تنفيذية ومراسيم أو غير مكتوبة وغير مصرحة ومعلنة، لكنها عبارة عن خطط ذهنية ترمج وترجم على أرض الواقع لدى المشرفين على المؤسسات التعليمية والقائمين على هذه المسيرة (حاجة فطيمة، 2014، ص 53).

فالمؤسسات التعليمية هي التي ترسم وتحدد السياسات والاستراتيجيات الخاصة بمجال العلم والتعليم وتتطلب فهما دقيقا قبل تطبيقها بهدف تحقيق التنمية والتي بدورها تؤدي إلى تحسين المستوى الاقتصادي ومن ثم إلى تحقيق منافسة إقليمية ودولية.

ثانيا: مراحل النهوض بالتعليم في ماليزيا

1/ آلية التعليم في ماليزيا:

أكدت إحصائيات 2018، أن نسبة 98% من سكان ماليزيا يعرفون الكتابة والقراءة، وأن ما نسبته 99% من الأطفال في سن السابعة يستطيعون الالتحاق بالمدارس، كما أن نسبة 92% من تلاميذ الطور الابتدائي إنتقلوا إلى الدراسة في المستويات الإعدادية والثانوية وهنا نقول أن هذه النسبة تعتبر من الأجود عبر العالم (حاجة فطيمة، 2014، ص 55).

-مستوى التعليم التحضيري أو ما قبل المدرسة: هي مرحلة تمهيدية وتحضيرية تهئ الأطفال ما بين عمر الرابعة والسادسة للدخول إلى المدارس النظامية.

-مستوى التعليم الابتدائي: بعد الطور التحضيري يستطيع مباشرة الطفل ذو سن ستة سنوات الالتحاق ويدوم هذا الطور ستة سنوات، والملفت أن هناك نوعين من المدارس الابتدائية نظرا لتعدد وتنوع الأعراق في ماليزيا وهما: المدارس القومية والمدارس المحلية التي يرخص لها استخدام وتعليم اللغة الصينية أو الهندية بالموازاة مع اللغة الملاوية الرسمية.

كما أن هذان النوعين من المدارس تتبعان وتخضعان للمناهج الحكومي للتعليم، بحيث يوجد إمتحانات تقييمية لأداء التلاميذ، الأول في سن الثالثة والثاني في سن السادسة (وفاء لطفي، 2017، ص 157).

-مستوى التعليم الثانوي: حيث تعرض وتقدم المؤسسات تعليميا متكاملا، ويمر بما يلي:

أ/ التعليم بالمدارس الصغرى أو الإعدادية: يتم من خلالها إختبار الطلبة على مرحلتين، الأولى في السنة الثالثة والثانية في السنة الخامسة.

ب/ التعليم بالثانوية العليا: والتي تضمن التكوين في ثلاث تخصصات مهمة هي المسار الفني، المهني والأكاديمي، وكل تخصص يؤهل إلى مسار علمي معين.

-مستوى التعليم الجامعي والدراسات العليا: تسعى الدولة الماليزية بصفة دائمة إلى فتح وتوسيع عدد المؤسسات الجامعية والكليات العامة والخاصة وخلق نوع من التشارك والتبادل العلمي والمعرفي مع الجامعات الأجنبية، في شكل قروض مالية ومنح دراسية تقدمها المصاريف العامة والشركات الاتحادية والولائية، وكذا الوكالات الحكومية، كما تعمل وزارة التعليم العالي على مراجعة وتقييم مناهجها الدراسية كل ثلاث سنوات كمستوى أقل وكل خمسة سنوات كحد أعلى، وذلك من أجل تعزيز جودة التعليم (وفاء لطفي، 2017، ص 157).

2/ تدرج آليات تطوير التعليم في ماليزيا:

أ/ مرحلة التكوين (1957-1965):

يتم بموجبها تعديل المناهج الدراسية لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال بناء منهج موحد للمدارس سواء تعلق الأمر بالتلاميذ أو الأساتذة والمعلمين. يجمع بدوره ويوحد العرقيات الثلاثة في المجتمع الماليزي (المالايو، الصينيين، الهنود) (وفاء لطفي، 2017، ص 158).

ب/ مرحلة الإنصهار والاندماج (1966-1982):

ركزت هذه المرحلة على أهمية العلوم الدقيقة والتكنولوجيا، وإعطاء كل ما لازم لتطوير التعليم الجامعي العالي بهدف إنتاج قوى عاملة ماهرة (عبد الغاني. م، رجاء. ه، 2012، ص 7).

ج/ مرحلة النضج والرشد (1983-1991):

تم في هذه المرحلة إرساء برنامج عملي فعال في مكوناته الأساسية التي تمكن الدولة الماليزية مستقبلا من التطور الاقتصادي ليتوافق مع النموذج العالمي، من خلال تشكيل لجنة وزارية رفيعة المستوى برئاسة نائب رئيس الوزراء السابق محاضر محمد، مهمتها إيجاد خطط جديدة نحو إعادة هيكلة وتنظيم المراحل والمناهج التعليمية، وكذا تعزيز التعليم الفني والمهني (مدحت أيوب، 2010، ص 146).

د/ مرحلة الطريق إلى الهدف (1999-2022):

وتتضمن نظرة متكاملة لدور التعليم في تطوير التنمية البشرية، والسعي نحو التركيز تحقيقا للأهداف الوطنية، وإقامة توازن صحيح بالكفاءة العلمية والتكنولوجية (وفاء لطفي، 2017، ص 162-163).

2-السياسات والاستراتيجيات التعليمية: إدارة حكومية نحو تطوير الاقتصاد الماليزي

توظف الحكومة الماليزية التعليم كمحدد فعال لتحقيق أهداف الاقتصاد المعرفي القائم على المعلومات الدقيقة وتكنولوجيا الاتصال، عبر وضعها لبرامج متنوعة لتطوير التعليم العالي وإلحاق الجامعات الماليزية بالمعايير العالمية في التدريس ومناهج الدراسة والبحث العلمي والأكاديمي، وكذا ضبط التخصصات، من أجل إكتساب الخبرة والتطور، والإنتفاع على مختلف المعاهد والجامعات في بريطانيا، فنلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عبر تشجيع إستخدام اللغة الإنجليزية كلغة التعليم (وفاء لطفي، 2017، ص 167).

حيث مكنت المتخرجين من مختلف المؤسسات التعليمية العليا من إيجاد مناصب شغل لسد الطلب المتنامي على اليد العاملة المؤهلة بالنسبة للشركات الاقتصادية، تحقيقا للنمو الاقتصادي لمواجهة التنافس الدولي (Sha' bane muftah Ismail, 1999, pp. 93-94).

ويمكن رصد أهم الاستراتيجيات التعليمية فيما يلي:

1/ الحرص على مجانية التعليم الأساسي: إلزمت الحكومة بقرار التدريس المجاني منذ إستقلالها عام 1957، وقدر دعمها بنسبة 14,13% سنة 2013 (وفاء لطفي، 2017، ص ص 166-168).

2/ دعم التعليم ما قبل المستوى الإبتدائي: وفقا للقانون التعليم لعام 1996 إعتبرت الحكومة نظام التعليم في دور الرياض جزءا لا يتجزء من النظام التعليمي والدراسي، يجبر فيه المعلمين بإتباع المناهج المقررة من الوزارة. والذي يتضمن تدريس اللغة الرسمية للدولة (البهاسا- ملايو) في المرتبة الأولى، وكذا اللغة الإنجليزية، ولغات الأقليات العرقية (الأقلية الصينية، الأقلية الهندية)، في المرتبة الثانية، كما تم الترخيص بتقديم تكوين تعليمي للديانة الإسلامية للأطفال المسلمين (حاجة فطيمة، 2014، ص 61).

3/ مرحلة التعليم الإبتدائي: التركيز على المبادئ والرموز الوطنية

تتبع وتطبق المؤسسات التربوية المناهج الحكومي في التدريس سواء بالنسبة للمدارس القومية أو المحلية.

4/ ربط التعليم الثانوي بتطوير الاقتصاد: ويتم توجيه الطلبة في المؤسسات الثانوية وتدريبهم على مقتضيات العمل في السوق الوطنية، كما تقدم الحكومة بحوث وبرامج توأمة مع النموذج الأمريكي، السعودي، الألماني، الياباني، الإنجليزي، الأندونيسي والتاواني (خطة التعليم في ماليزيا 2013-2025، 2021).

5/ إنشاء معاهد لتدريب وتأهيل الأساتذة: بهدف إعطاء قطاع التعليم دفعة قوية ومتجددة لتكوين المعلمين والتأهيل التربوي (حسن يوسف اللاموشي، 2022، ص 54).

6/ تشجيع العمل بالتقنيات الحديثة: في إطار مواكبة التطورات التكنولوجية وإتساع شبكات الاتصال والمعلومات، تسعى الحكومة في ماليزيا إلى تكثيف الاستعانة بأحدث وأذكى التقنيات للوصول إلى ما يعرف "المدارس الذكية" (Teddy Perez, 2023).

7/ دعم المشاريع والبحوث الابتكارية: تشجع الحكومة مختلف الأنشطة التعليمية والبحوث العلمية التقنية في إطار مشاريع أولية خدمة لأغراض إقتصادية وتجارية من خلال تكوين مجموعة من الطلبة الخبراء والمبتكرين

8/ تمكين الإناث من التعليم والعمل: يعرف المجتمع الماليزي بزيادة نسبة الإناث مقارنة بالذكور، ولإستدراك هذا قدمت الحكومة تسهيلات مالية، في شكل قروض دون فوائد للآباء (JMC, 2013).

3- تقييم لأهم الإصلاحات التعليمية في ماليزيا مع ابراز التحديات التي تواجهها.

يعتبر التعليم مفتاح التحول الذي عرفته ماليزيا حيث اهتمت ببناء الإنسان من خلال تطوير قدرات مواردها البشرية والإيمان بعقول أبنائها وسواعدهم، وذلك بتأسيس نظام تعليمي قوي، ساعدها على بناء قوة عاملة ماهرة قادرة على المنافسة على الصعيدين الإقليمي والدولي. قامت الحكومة الماليزية بإجراء العديد من الإصلاحات التعليمية وسن التشريعات التربوية، فقبل الخطة الاستراتيجية الإصلاحية الأخيرة 2020، صدرت عدة تقارير في فترة الاستعمار منها:

-مشروع شيسمن (1945-1949)

-تقرير برنيس (1950)

-قانون وين-وو

-تقرير رازق (1959)

-قانون رؤية 2020 الذي يعد أهم الإصلاحات التعليمية هدفه إرساء منظومة تعليمية عالية المستوى بمقاييس عالمية تساهم بطريقة جد فعالة في تنمية الاقتصاد الماليزي عبر توجيه التعليم الثانوي والجامعي لخدمة المصلحة الوطنية عبر تأسيس مراكز ومعاهد لتدريب المعلمين (قندوز، 2017، ص. 8)، والالتحاق بركب التقدم التكنولوجي ومختلف التطورات التقنية والمعلوماتية مع تعزيز ربط التعليم بمعاهد البحث، وذلك عبر السياسات التالية:

1. تحيين وإصلاح التشريعات التعليمية: بما يتوافق ومتطلبات التنمية الوطنية والتحديات الدولية إذ يعد المخطط الوطني للتعليم « Malaysia Education Blueprint 2013_2025 »

الإطار القانوني والتنظيمي لوزارة التربية والتعليم الماليزي، والذي ركزت الإصلاحات فيه على خمسة أهداف أساسية هي: الوحدة، الوصول، الجودة، العدالة والكفاءة والجدول الآتي يبين نسبة النجاح المتوقعة في كل هدف:

الأهداف	النتائج المتوقعة
الوحدة	خلق التفاعل وتبني التنوع من خلال الوقت المشترك والإحتكاك المستدام بين الطلبة من سن 7 سنوات إلى 17 سنة.
الوصول	المساواة في الحصول على التعليم لكل طفل ماليزي وتسجيل ما نسبته 100% في جميع المراحل التعليمية منذ سنة 2020.
الجودة	بعد تقييم إختبار القراءة والكتابة والرياضيات والعلوم تحصلت ماليزيا على مرتبة أعلى ثلث الدول في الترتيبات والتقييمات العالمية مثل: TIMSS وPISA في مدة 15 سنة.
العدالة	تعميم الأنظمة التعليمية لجميع التلاميذ والطلبة مع توحيد الجنس والجغرافيا والخلفيات الاجتماعية والعرقية منذ سنة 2020.
الكفاءة	السعي لخلق التوازن بين مخرجات العملية التعليمية فيما يخص إنجازات الطلبة والميزانية المتاحة لذلك.

من إعداد الباحثة وفق المعلومات:

وزارة التربية والتعليم الماليزية، خطة التعليم في ماليزيا (2013_2025) مرحلة ما قبل المدرسة إلى ما بعد الثانوي، ج1، ع22، ترجمة مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2021، صص (44_45).
تم تأسيس المخطط رسميا من قبل رئيس الوزراء نجيب رزاق عام 2012 لتنظيم رؤية استراتيجية لميدان التعليم بكل أطواره وذلك عبر ثلاث مراحل زمنية هي:

- المرحلة الأولى: (2012-2015)

- المرحلة الثانية: (2016-2020)

- المرحلة الثالثة: (2021-2025)

و لعل من بين أهم التعديلات والإصلاحات التشريعية نذكر:

1-1 زيادة سنوات التعليم الإلزامي: وذلك من 6 سنوات إلى 11 سنة.

1-2 تطوير وتحسين المناهج الوطنية:

كالمناهج القياسي للمدرسة الابتدائية (KSSR) وهو اختصار لـ "Standard Sekolah Rendah":

تأسس سنة 2011 ويركز على تنمية المهارات الأساسية كالقراءة والكتابة والحساب من جهة وتطوير الجنب القيمي للتلميذ عبر ادماج مهارات التفكير الناقد والإبداعي، أي تعزيز التعلم المتميز والملائم لمهارات القرن الـ 21 بدلا من الاعتماد على التلقين الكلاسيكي والحفظ فقط.

أما المنهج الثاني: « Kurikulum Standard Sekolah Menengah »

و هو اختصار للمناهج القياسي المدرسة الثانوية وطُبق سنة 2017، يُعنى بتطوير المهارات في العلوم التطبيقية والرياضيات واللغات، وكذا ربط الطلاب في الجامعات بسوق العمل عبر موارد اختيارية وتقنية، مع التلقين الأمثل للقيم الوطنية بضرورة العيش المشترك والرضا بتعدد الثقافات، أي إعداد جيل قادر على المنافسة الدولية وفق متطلبات الاقتصاد الرقمي والابتكاري.

3-1 إصلاح نظام الامتحانات المدرسي: خاصة في مجال التقييم وذلك عبر ما يلي:

أ. التركيز على التقسيم القائم على التفكير بدلا من الحفظ: وتم تطبيقه في الطور الابتدائي والثانوي والمتضمن ادخال نسبة مرتفعة من أسئلة التفكير عالي المستوى .

بدلا من الاكتفاء بأسئلة التذكر والفهم، وهدفها تشجيع التلاميذ على التحليل، النقد، التقييم والإبداع في كلا الطورين.

ب. التركيز في التقييم القائم على المدرسة: طُبق في سنة 2011 وطُور في 2013، فإلى جانب تقييم الامتحانات الوطنية اعتمدت وزارة التعليم الماليزية هذا النظام القائم على ما يلي:

- التقييم التكويني

والذي يقضي بمتابعة الأستاذ لتلاميذه بشكل دوري

- التقييم المستمر

أو ما يعرف بالمتابعة المستمرة ويعتمد على تقديم واجبات ومشاريع تطبيقية، وكذا عروض بحثية للتلاميذ من أجل تقييمهم.

- التقييم العملي pratical assessment:

يُطبق على تلاميذ المتخصصين في دراسة العلوم، التطبيقية والتجارب المخبرية وكذا علوم الفن والتقنية (Ministry of Education Malaysia, 2013, pp. 3-25).

ج/ التركيز على التقييمات الصفية وإلغاء بعض الامتحانات: يشمل النظام التعليمي الماليزي قبل الإصلاحات على امتحانات وطنية ك :

- امتحان الصف السادس ابتدائي (UPSR)
- امتحان الصف الثالث الثانوي (PMR)
- امتحان نهاية المرحلة الثانوية (SPM)

بحيث أكدت الدراسات الأكاديمية أن هذا التقسيم خلق ما يعرف بثقافة الامتحان المرتكزة على الحفظ والاسترجاع بدلا من التفكير القائم على الابتكار والنقد البناء، وعليه سنة 2014 تم إلغاء امتحان الصف الثالث الثانوي PMR ، وكذا الصف السادس الابتدائي UPSR (Ministry of Education Malaysia, 2013,) pp. 4-20 وهدفه تخفيف الضغط النفسي والعلمي الأكاديمي على التلاميذ والحفاظ على كل قدراتهم الذهنية التي من شأنها أن تعطي دفعة قوية ومتميزة لإحداث الجديد في كل المجالات وتطويرها وفق ما يقتضيه الاقتصاد الماليزي .

1-4 الاهتمام بتطوير مستوى الرضا لدى الأساتذة:

يعد الأستاذ أو المعلم محورا رئيسيا ومشاركاً فعالاً في معادلة إصلاح التعليم في ماليزيا، وقد ورد هذا في محتوى المخطط الوطني للتعليم (2013-2025) بضرورة إصلاح معمق في سياسات توظيف واختيار الأساتذة، حيث تم رفع معايير القبول إلى 30٪ من الأوائل من خريجي الجامعات للالتحاق بمسابقة التوظيف، أي جعل مهنة التدريس والتعليم مهنة ذات كفاءات ونخب (Ministry of Education Malaysia, 2013, pp. 14-18).

كما وضعت آليات الإصلاح شروط دقيقة حول الأداء الأكاديمي وكذا التركيز على تدريب الأساتذة التقنيات الحديثة في مجال التكنولوجيا وتنمية التفكير الابتكاري والنقدي لدى الأساتذة والمعلمين للوصول إلى مرحلة الجودة التعليمية.

و الجدير بالذكر أن معظم التقارير السنوية لوزارة التعليم الماليزية أشادت بنجاح تنفيذ المخطط خاصة تقارير سنة 2022، 2023، 2024 وحتى سنة 2025.

2/ تعزيز وترشيد الانتقال من المدارس التربوية التقليدية إلى المدارس الذكية: بهدف إقامة مجتمع تكنولوجي، تبنت الحكومة الماليزية مشروعاً استراتيجياً أواخر التسعينات يعرف بالمدارس الذكية الماليزية " Malaysia Smart Schools"، و يعد تحولاً جوهرياً في فلسفة التلقين والتدريس التربوي وذلك لتعزيز

الانتقال من النموذج التقليدي إلى نموذج أكثر تقدماً وتطوراً وهو المدارس الذكية التي تركز على توظيف أكبر قدر ممكن من تكنولوجيا المعلومات والاتصال ICT سواء في عملية التدريس أو الإدارة أو التقييم.

أصبحت تستخدم تقنيات ICT لتسهيل التعليم التفاعلي عبر المنصات الرقمية التي تسهل عملية وصول الطلبة والتلاميذ إلى مختلف المكتسبات التعليمية في أي وقت ومكان بما تقتضيه مرحلة التعلم الذاتي والتعاوني.

كما تساهم تقنيات ICT على تحويل دور الأستاذ من دور رئيسي ناقل للمعارف إلى دور ثانوي يتمحور حول تيسير عملية التدريس عبر مجموعة الوسائل والوسائط تجمع بين: الفيديوها المحاكاة، التجارب الافتراضية (مسيل، 2009، ص ص. 297-355).

تجدر الإشارة أن هذه السياسات المعتمدة والمطبقة هي أداة استراتيجية لتحقيق رؤية ماليزيا في بناء مجتمع معرفي متطور تكنولوجيا ساعيا لتنمية الاقتصاد الوطني.

و مما زاد من تقدم ونجاح هذه السياسات توافر مجموعة من العوامل والمسببات تتجلى فيما يلي:

- الاستقرار السياسي: في ماليزيا هو عدم تعرضها للانقلابات العسكرية وذلك راجع لإيمان قادتها السياسيين أمثال (محمد محاضير 1981-2003) وعبد الله بدوي الذي يعد خليفة محمد محاضير (2003-2006) بالتغير والإصلاح.

- اهتمام الحكومة الماليزية بالعنصر البشري رغم التنوع والتعدد العرقي ودراسة الاعتماد على كفاءات احتوائه وتطويره خاصة السكان الأصليين باعتبارهم الأغلبية.

- إعطاء أهمية كبيرة لمختلف التطورات التكنولوجية والاعتماد الواسع على عديد التقنيات الحديثة في مجال التربية والتعليم (قندوز، 2017، ص. 22).

ان التجربة الماليزية كغيرها من التجارب الدولية الرائدة في مجال التعليم والتنمية لا تخلو من معوقات وتحديات أثرت بطريقة مباشرة وغير مباشرة على تطوير الاقتصاد الدولي المحلي ولعل من بين هذه التحديات نذكر:

- وجود تفاوت في التعليم بين مناطق المدن والريف:

رغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة الماليزية في جعل التعليم موحد ومتجانس بين المدن والقرى إلا أن هناك عدم مساواة في تحقيق تعليم نوعي، ففي حيث تمكنت المدارس الحضرية بالاستفادة من بنية تحتية وفوقية متطورة سواء من طرق النقل وتقنيات التكنولوجية الحديثة وكذا برامج التأهيل وتدريب

المعلمين، واجهت المدارس الريفية نقص وضعف للتجهيزات والتقنيات الرقمية، هذا ما انعكس على نتائج التحصيل وصعوبة الوصول إلى خلق رأس مال بشري متجانس قادر على تحقيق التنمية المستدامة.

- سيطرة ثقافة الامتحانات التقليدية:

بالرغم من اهتمام النظام التعليمي الماليزي لسياسة الامتحانات القياسية الموحدة كمؤشر للتقييم الدراسي إلا أنه أوجد بيئة تعليمية تركز على الحفظ والاسترجاع أكثر من التفكير الإبداعي لحل المشكلات.

- إشكالية اللغة والتعليم المهني:

رغم أهمية تدريس العلوم والرياضيات باللغة الإنجليزية (PPSMI) في مواكبة المعرفة العلمية إلا أنها خلقت فوارق في التحصيل بالنسبة لمناطق الريف، كما أن البرامج التدريبية للتعليم المهني لا تناسب غالباً مع احتياجات سوق العمل.

- تحدي التمويل والموارد:

تحتاج الإصلاحات التعليمية لميزانية واستثمارات ضخمة لإقامة مشاريع مثل: المدارس الذكية، البنى التحتية التكنولوجية، تدريب المعلمين، تجهيزات ومعدات الصفوف (الرحيمي، 2025، ص 67-68)، وهذا ما أثر على تأخر جزئي في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة من التعليم.

الخاتمة:

يمكن القول أن التجربة التعليمية الماليزية، هي نموذج ناجح يمكن الأخذ به نحو استخلاص منطق وفكر بخصائص البيئة والثقافة المجتمعية العرقية، حيث يمكن إيجاد تجارب من التعليم الماليزي لخدمة النموذج التعليمي العربي من أجل:

- تقوية ثقافة تقبل الآخر، والتعايش مع كافة العرقيات والأديان، أي إرساء معالم البيئة السياسية والأمنية المستقرة.
- تعزيز قدرات وأخلاقيات العمل من خلال التعليم الممنهج والتدريب المستمر والمتواصل للوصول إلى الإبداع والابتكار.
- إعطاء التعليم الجامعي أولوية من قبل الإرادة والإدارة السياسية، والعمل على تطوير البرامج التعليمية بما يتوافق مع رهانات التنمية المحلية والدولية والانفتاح على النماذج الدولية الأخرى.
- ربط مخرجات التعليم مع سوق العمل لتحقيق النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع:

- International journal on media and Communications (JMC). vol 1.No 1. 2013.
- Sha' bane muftah Ismail. (1999). women economic growth développement in Malaysia.
- Teddy Perez. (2023). le système scolaire en Malaisie: le guide complet.
- **Ministry of Education Malaysia. (2013). *Malaysia education blueprint 2013-2025 (Preschool to post-secondary education)*. Putrajaya: MOE. Retrieved September 2, 2025, from <https://www.moe.gov.my/en/muat-turun/pelan-pembangunan-pendidikan-malaysia-2013-2025>**
- حاجة فطيمة. 2014. واقع السياسات التعليمية في ماليزيا ومدى استفادة الجزائر من هذه التجربة، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع 4، الجزائر.
- حسن يوسف اللاموشي. (2022). تربية المستقبل: التجربة الماليزية. مكتب التربية العربي لدول الخليج. أبو ظبي.
- خطة التعليم في ماليزيا 2013-2025. (2021). مرحلة ما قبل المدرسة إلى ما بعد الثانوي. مركز البيان للدراسات والتخطيط.
- عبد الله بوبطانة. (1990). تقوية الروابط بين التعليم العالي وعالم العمل. مجلة التربية الجديدة.
- محمد بوعشة. (2000). أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي. ط 1. دار الجيل. لبنان
- محمد عبد الغاني، هدى رجاء. (2012). تطوير التعليم المصري بمحاكاة النموذج الماليزي. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. القاهرة.
- مدحت أيوب. (2010). إقتصاد المعرفة طريق ماليزيا إلى العولمة. ماليزيا والعولمة. برنامج الدراسات الماليزية. القاهرة.
- وفاء لطفي. (2017). دور السياسات التعليمية في تطور الاقتصاد الماليزي: خبرات ودروس مستفادة. كلية الاقتصاد والإدارة. مجلة آفاق آسيوية. القاهرة.
- الرحيمي، ت. ع. ص. (2025). (التعليم الماليزي مقومات النجاح وتحديات الاستدامة: دراسة تحليلية في السياسات والممارسات والتطلعات). *المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية*، (52)، 9، 67-68. المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب.

- قندوز، ع. (2017). التجربة الماليزية كأحد التجارب الرائدة في مجال الإصلاح التربوي، وآفاق الاستفادة منها في الجزائر. مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، (2)1، 8.
- مسيل، م. م. ع. م. ع. (2009)، أبريل. (خبرة المدارس الذكية في ماليزيا وإمكانية الإفادة منها في مصر. مجلة كلية التربية، (63)، 297-355 جامعة الزقازيق.